

د.سحر نصر توقع 4 مذكرات تفاهم وبرتوكول تعاون مع رومانيا في ختام اعمال اللجنة المشتركة  
للتعاون الاقتصادي بين البلدين  
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي تبحث مع الجانب الروماني إقامة مشروعات في محور تنمية قناة  
السويس ومجالات النقل والطاقة وتعاون في ريادة الأعمال  
الوزيرة تشهد توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين مينائي الإسكندرية وكونستنزا الروماني

القاهرة في 28/7/2017

عقدت الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الرومانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي، صباح اليوم الجمعة 28 يوليو 2017م، في العاصمة الرومانية بوخارست" برئاسة الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، من الجانب المصري، والسيد/ هاري إيلان لوفور، وزير بيئة الأعمال والتجارة" وريادة الاعمال عن الجانب الروماني.

،وضم الوفد المصري، السفير صلاح عبد الصادق سفير مصر لدي بوخارست وممثلين عن وزارات الاستثمار والتعاون الدولي، والخارجية والبتترول، والصحة، الزراعة واستصلاح الأراضي، الكهرباء، السياحة، الاتصالات، النقل، التعليم العالي والبحث العلمي، والرى والتجارة والصناعة، ووفد من رجال الاعمال المصريين المهتمين بالتعاون مع رومانيا.

وأكدت الوزيرة، على أهمية هذه اللجنة في مزيد من التعاون المثمر بين البلدين، حيث لم تتعد منذ 2010، مشيرة إلى أهمية استمرار دوام انعقادها بصورة منتظمة، من أجل تحقيق طفرة كبيرة في تاريخ العلاقات المصرية الرومانية التي تمتد جذورها لأكثر من مائة عام حيث تم الاحتفال في ابريل الماضي، بمرور مائة عام على تاسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كما تتميز العلاقات السياسية بين مصر ورومانيا بقدر كبير من الاستقرار، وتحظى بمستوى جيد من التنسيق وتقارب وجهات النظر في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

واوضحت الوزيرة، أن مصر قامت باتخاذ إجراءات تشريعية تهدف إلى توفير مناخ جاذب للاستثمار، كما قامت بحشد الجهود لإطلاق عدد من المشروعات القومية الكبرى.

وأشارت الوزيرة، إلى اهتمام القيادة السياسية المصرية وسعيها الحثيث نحو إقامة علاقات قوية وفعالة مع الجانب الروماني، وبحث إمكانية إقامة عدد من المشروعات الرومانية في نطاق مشروع تنمية محور قناة السويس، والمجالات الأخرى التي تتمتع فيها رومانيا بميزة نسبية مثل النقل ( السكك الحديدية ومشروع الأتوبيس النهري) والطاقة.

واعربت الوزيرة، عن تطلعها لزيادة الاستثمارات الرومانية في مصر من أجل أن تصل إلى المستوى المأمول بين البلدين، حيث أن حجم الاستثمارات الرومانية في مصر وصل إلى حوالي 88.32 مليون دولار في 60 شركة موزعة في عدد من المجالات أهمها السياحة والصناعة والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والبناء والبنوك، والزراعة، فيما تشير الاحصائيات الغير رسمية إلى أن الاستثمارات المصرية وصلت إلى نحو 100 مليون دولار، مما يعكس التواجد الاستثماري المتزايد المصري في رومانيا، وتعمل الشركات المصرية في مجالات مثل إنتاج وتسويق الأغذية والأخشاب، والمستحضرات الصيدلانية، وتطوير العقارات، موضحة أن قانون الاستثمار الجديد الذي يعطي ضمانات كبيرة للمستثمرين، مما يشجع على زيادة الاستثمارات الرومانية في مصر.

وأشارت الوزيرة، إلى أن مصر لديها استعداد تام للتعاون مع رومانيا في إقامة تصنيع مشترك حيث تمتلك رومانيا قاعدة صناعية مميزة، ولها خبرة كبيرة في مجال النقل وإنتاج عربات السكك الحديدية والقطارات والنقل النهري وصناعة المعدات الكهربائية والطاقة والمعدات الزراعية، وكذلك يمكن للجانب الروماني الاستفادة من المزايا التنافسية لمصر في مجالات الادوية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الاثاث والسيراميك والملابس الجاهزة، كما يمكن التعاون في مجال ريادة الأعمال، حيث أسس الوزارة مؤخرا شركة مصر للاستثمار في ريادة الأعمال لدعم المستثمر الصغير.

وأكدت الوزيرة، على ضرورة أن يتم العمل على تفعيل دور رجال الاعمال في البلدين من خلال تنظيم اللقاءات وتبادل الزيارات بين وفود رجال الاعمال للتعرف على فرص الاستثمار المتاحة والاجراءات والاصلاحات التي تم تنفيذها حديثا وحوافز الاستثمار في البلدين خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد في مصر والعمل على تفعيل الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين.

واعربت الوزيرة، في ختام كلمتها عن املها أن تسفر اللجنة في ضخ مزيد من الاستثمارات المتبادلة وتيسير نقل وتبادل المعرفة العلمية، والتعاون في تطوير قواعد البيانات ونقل التكنولوجيا إلى جانب تمهيد الطريق أمام القطاع الخاص في البلدين بما يوفر له مناخاً مواتياً للعمل. وفي ختام أعمال اللجنة، وقعت الوزيرة، مع الجانب الروماني، على كل من بروتوكول تعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي والعلمي، ومذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية ووزارة مناخ الأعمال والتجارة وريادة الأعمال برومانيا، و3 مذكرات تفاهم في المجال الزراعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والموارد المائية والري.

وشهدت الوزيرة، توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين مينائي كونستنزا الروماني وهينة ميناء الإسكندرية.